

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

الملخص التنفيذي للتقرير السنوي

لعام 2024 حقوق الإنسان الفلسطيني

شهد عام 2024 العديد من التطورات السياسية والاجتماعية التي أثرت بشكل مباشر على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام. يأتي هذا التقرير السنوي لتوثيق أبرز الأحداث والقرارات التي شكلت المشهد العام، مع التركيز على علاقة المؤسسات اللبنانية باللاجئين الفلسطينيين، والتغيرات القانونية والسياسية التي طرأت على أوضاعهم.

في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان زادت التحديات التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين، خاصة فيما يتعلق بحقوق العمل والتملك والإقامة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والمؤسسات الدولية، بقيت العقبات القانونية تحدّ من قدرتهم على تحسين أوضاعهم المعيشية. هذا التقرير يسلط الضوء على هذه القضايا ويوثق التحركات التي قامت بها الجهات المعنية لمواجهتها.

كذلك يتناول التقرير التطورات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المواقف الصادرة عن محكمة العدل والجنايات الدوليتين. توثيق هذه القرارات يهدف إلى إبراز المساعي الدبلوماسية والسياسية في ظل التحديات الإقليمية المتصاعدة.

جانب آخر محوري في التقرير هو تحليل أداء وكالة الأونروا خلال العام 2024، في ظل الأزمات المالية والسياسية التي عصفت بها. ركزت الوكالة على تقديم خدماتها التعليمية والصحية والإغاثية، لكنها واجهت عراقيل عديدة، بما في ذلك تراجع التمويل الدولي وتزايد الضغوط السياسية. نناقش في هذا التقرير كيفية تعامل الوكالة مع هذه التحديات وتأثير ذلك على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وفي سياق متصل، يرصد التقرير أيضاً إدارة الأونروا للأزمة خلال الحرب في لبنان، والإجراءات التي اتخذتها لاستيعاب تداعياتها على اللاجئين الفلسطينيين. كما يستعرض التطورات الأمنية والسياسية التي أثرت على مخيمات اللاجئين، مع تحليل مدى نجاح الجهود المحلية والدولية في تحقيق استقرار نسبي داخل هذه التجمعات السكنية.

كما يتناول التقرير وضع المرأة والطفل الفلسطينيين في لبنان خلال عام 2024، لا سيما في ظل الحرب التي شنتها إسرائيل على الأراضي اللبنانية، وما نتج عنها من أضرار بشرية جسيمة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين. النساء والأطفال كانوا الأكثر تضرراً، سواء من حيث الانتهاكات المباشرة أو الأثر النفسي والاجتماعي العميق الذي خلفته الاعتداءات.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل وموضوعي للأحداث التي شهدتها عام 2024، من خلال استعراض القضايا الرئيسية التي أثرت على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وعلى القضية الفلسطينية ككل، وتقديم توصيات لتعزيز سبل التعامل مع التحديات المستقبلية.

ملخص الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية خلال عامي 2023-2024

انخفاض وتيرة العنف:

شهد عام 2024 انخفاضاً نسبياً في وتيرة العنف داخل المخيمات الفلسطينية، نتيجة لتكثيف جهود الحوار الفعال بين الفصائل الفلسطينية مع الجهات الأمنية اللبنانية. تم تنفيذ عدة اتفاقات تهدف إلى تهدئة الأوضاع.

إحصاءات العنف

في عام 2023، لم تتوفر أرقام دقيقة حول حوادث إطلاق النار وإلقاء القنابل بسبب أحداث عين الحلوة، لكن تم تسجيل 228 جريحاً و33 قتيلاً. كانت الأوضاع الأمنية متوترة بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا.

أما في عام 2024، فقد شهدت المخيمات الفلسطينية انخفاضاً ملحوظاً في وتيرة العنف، حيث تم تسجيل 7 حوادث إطلاق نار و2 حوادث إلقاء قنابل، مما أسفر عن 7 جرحى و3 قتلى. هذا الانخفاض الكبير في عدد الجرحى بنسبة 97.57% والقتلى بنسبة 90.91% يعكس تحسناً ملحوظاً في الأوضاع الأمنية.

الشهداء الفلسطينيون في لبنان خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على الأراضي اللبنانية:

تسببت الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية خلال عام 2024 في سقوط عدد كبير من الشهداء الفلسطينيين، حيث بلغ عددهم 91 شهيداً، موزعين على المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.

الأونروا في عام 2024

لا شك أن خدمات الأونروا في عام 2024 لم تكن أحسن حالاً من الأعوام السابقة.

قطاع التعليم

استمر اكتظاظ الصفوف ونقص الكادر التعليمي، ولم توفر الأونروا مدرسين جدد في حال مرض أي مدرس أو موظف. كما شهدت بعض المناطق احتجاجات فلسطينية على استمرار إغلاق مدارس مخيم عين الحلوة بعد الاشتباكات المسلحة، وكذلك مدرسة فلسطين في منطقة صور. وعلى الرغم من إدخال تخصص التمريض إلى مركز سبلين للتدريب المهني والتقني، إلا أن هناك حاجة ماسة لإدخال تخصصات جديدة تتماشى مع التقدم التقني واحتياجات السوق.

القطاع الصحي

عانى القطاع الصحي من نقص حاد في تغطية تكاليف العلاج، مما زاد من معاناة مرضى السرطان والأمراض المزمنة. كما تزايدت شكاوى اللاجئين من فرض المستشفيات تكاليف إضافية غير مغطاة من الأونروا، واستغلال واضح من قبل الأطباء للمرضى في معظم المستشفيات.

الخدمات الإغاثية

توقفت المساعدات المالية الطارئة بسبب نقص التمويل، مع استثناءات محدودة للنازحين من مناطق الحرب. كما أعلنت الأونروا عن شروط التحقق الرقمي للحصول على المساعدات الغذائية في عام 2025. وهناك نقص تدريجي في المساعدات الإغاثية المقدمة للاجئين الفلسطينيين من سوريا.

الإعمار والبنية التحتية

استمر تأخر إعادة الإعمار في مخيم نهر البارد بسبب نقص التمويل، بالرغم من الإسهامات المالية المقدمة من ألمانيا والكويت. كما تمت دراسة مشاريع لتركييب عدادات كهرباء مركزية داخل المخيمات. ومع ذلك، توقفت مشاريع إعادة تأهيل وإعمار المساكن المهددة بالانهيار في جميع المخيمات بسبب نقص التمويل، ويقدر عدد هذه المنازل بـ 5500 منزل.

الأونروا والحيادية

تصاعدت الضغوط على الأونروا بسبب مزاعم تتعلق بانتهاك موظفيها لسياسة الحياد، مما أدى إلى تعليق بعض التمويلات الدولية. وقد تم فصل عدد من الموظفين استجابةً للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، مع الاستمرار في توجيه إنذارات لموظفين جدد.

إدارة الأونروا في لبنان وتعاطيها مع اللاجئين الفلسطينيين أثناء الحرب على لبنان

وضعت الأونروا خطة طوارئ لمواجهة تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث تم افتتاح عشرة مراكز إيواء في مناطق مختلفة، لكنها واجهت صعوبات في توفير الإمدادات الأساسية للنازحين. اعتمدت الوكالة على المتطوعين والمبادرات الفردية ومؤسسات المجتمع المدني لتعويض النقص في الغذاء والمساعدات. ومع ذلك، تعرضت الأونروا لانتقادات كبيرة من جمهور اللاجئين في لبنان بسبب سحب موظفيها من مخيمات صور ووقف معظم خدماتها هناك.

علاقة المؤسسات الرسمية اللبنانية باللاجئين الفلسطينيين خلال عام 2024

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني (LPDC) هي هيئة حكومية تأسست في عام 2005. تُعنى اللجنة بالسياسات العامة التي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتعمل كحلقة وصل بين اللاجئين الفلسطينيين والمؤسسات الرسمية والدولية. تقدم اللجنة توصيات سياسية للحكومة اللبنانية، مرتكزة على المصالح الوطنية للشعب اللبناني وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العيش بكرامة حتى عودتهم إلى ديارهم. في عام 2024، قامت اللجنة بتوقيع اتفاقيات تعاون مع الأونروا واليونسف لتحسين أوضاع اللاجئين. كما عقدت اللجنة اجتماعات مع الفصائل الفلسطينية لبحث قضايا مثل تعليق تمويل الأونروا وجباية فواتير الكهرباء في المخيمات.

مديرية الشؤون السياسية واللاجئين ومديرية الأمن العام اللبناني

تم تعديل مدة صلاحية وثائق السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، لكنها ما تزال محدودة بثلاث أو خمس سنوات. لم يتم تعديل البطاقات المكتوبة بخط اليد، مما يسبب مشاكل في التعرف على الهوية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت رسوم إنجاز المعاملات بشكل كبير، حيث تبلغ رسوم وثيقة السفر الصالحة لمدة ثلاث سنوات 3.6 مليون ليرة لبنانية، والصالحة لمدة خمس سنوات 6 ملايين ليرة لبنانية. كما أن وجود مركز واحد لدائرة شؤون اللاجئين في بيروت دون باقي المحافظات يجعل من الصعب على اللاجئين استحصل الوثائق بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تكاليف استصدار بطاقات الهوية، إخراج القيد، ووثائق الزواج والسفر، مما يزيد من الأعباء المالية على اللاجئين الفلسطينيين.

المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي

لم يتم تسجيل تغييرات جوهرية في سياسات الأمن الداخلي تجاه اللاجئين الفلسطينيين. استمرت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان في مراقبة الوضع.

الجيش اللبناني واللاجئون الفلسطينيون

شهد عام 2024 إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، حيث تسلّم الجيش اللبناني مواقع عسكرية كانت خاضعة لسيطرة فصائل فلسطينية، تنفيذًا للقرار 1559. تسلّم الجيش مواقع السلطان يعقوب في البقاع الغربي، وحشمش بين بلدتي قوسايا ودير الغزال في البقاع الأوسط، وجبيلة عين البيضاء

في كفرزبد (قضاء زحلة)، ومعسكر حلوة في راشيا. وعلى الرغم من تسليم الفصائل الفلسطينية سلاحها خارج المخيمات للدولة اللبنانية، لم يتم منح اللاجئين الفلسطينيين أي حقوق مدنية أو قانونية، مع العلم أن مسألة حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون موضع مفاضلة أو مساومة.

المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين

لم يتغير المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال عام 2024. لم يصدر البرلمان أي تشريع جديد، كما لم تتخذ حكومة تصريف الأعمال قرارات يمكن أن تحسن من وضع اللاجئين. لا تزال القيود المفروضة على العمل والتملك سارية.

إحصاء عدد السجناء والموقوفين الفلسطينيين

حتى نهاية عام 2024، بلغ عدد السجناء الفلسطينيين في السجون اللبنانية حوالي 516 سجيناً، بينهم 151 محكوماً، من أصل 7515 سجين بما يمثل نسبة 6,8%.

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان

يعتمد اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان على المساعدات المالية من الأونروا، حيث لا يُسمح لهم بالعمل بسبب تأشيراتهم السياحية. تغطي الأونروا الرعاية الطبية الأولية في عياداتها، بينما تتم الرعاية الصحية المتقدمة في المستشفيات الخاصة والحكومية. العمليات الجراحية الباردة تُغطى حسب تكلفتها في المستشفيات السورية، مما يزيد من الأعباء المالية.

يتلقى الطلاب تعليمهم في مدارس الأونروا، ويلتحقون بالجامعات اللبنانية الحكومية والخاصة. بعضهم يستفيد من المنح التعليمية، لكنهم يواجهون صعوبات في سداد تكاليف السكن والتنقل.

توزع الأونروا مساعدات نقدية دورية ومساعدات شتوية للاجئين في البقاع. يواجه اللاجئون تعقيدات في تجديد إقاماتهم، مما يؤثر على قدرتهم على التقدم للشهادات الرسمية.

ووفقاً لتقديرات ميدانية يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان حوالي 22,000 شخص.

التطورات الدولية للقضية الفلسطينية خلال عام 2024:

شهد عام 2024 تطورات قانونية ودبلوماسية بارزة حول القضية الفلسطينية. شمل الحراك القانوني قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة، إضافةً إلى مواقف لمحكمتي العدل والجناحية الدوليتين، وتناولت الجهود الدولية قضايا الاستيطان، والتهجير القسري، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة.

ولكن، هذه الجهود واجهت تحديات كبرى، أبرزها استخدام الفيتو الأمريكي لإسقاط العديد من القرارات، ووضع قيود على تنفيذ التوصيات، ما جعل الجهود الدولية عاجزة عن تحقيق تغيير ملموس.

على الجانب الحقوقي، شهد العام توثيقًا متزايدًا للكارثة الإنسانية التي يعانيها سكان قطاع غزة نتيجة الحصار المستمر، والعمليات العسكرية المتكررة. وثقت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية أبعاد الكارثة، حيث أظهرت انعدام الأمن الغذائي، وانهيار النظام الصحي، والاستهداف الممنهج للبنية التحتية الحيوية، مثل شبكات المياه والطاقة. وبالرغم من دقة هذه التقارير وتفصيلها، إلا أن تأثيرها على الأرض ظل محدودًا، نتيجة غياب آليات تنفيذ إلزامية، مما كشف عن ضعف قدرة المجتمع الدولي على حماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

عقد مجلس الأمن عدة جلسات لمناقشة المستجدات الفلسطينية، وأسفرت عن تقديم أربعة مشاريع قرارات، ثلاثة منها أسقطها الفيتو الأمريكي، بينما تم تمرير قرار وحيد. في آذار/ مارس 2024، قُدم قرار يدين التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وفي تموز/ يوليو 2024، طُرح قرار يطالب بوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2024، قُدم مشروع قرار يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، لكن جميعها واجهت الفيتو الأمريكي. أما القرار الوحيد الذي تم اعتماده في كانون الأول/ ديسمبر 2024، حمل رقم 2720، ودعا إلى تسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، لكنه افتقر إلى آليات التنفيذ.

أصدرت الجمعية العامة ثلاثة قرارات غير إلزامية، الأول في أيار/ مايو 2024، أكد أحقية دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والثاني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، القرار 194/78، أكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ودعا إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والثالث في كانون الأول/ ديسمبر 2024، دعا إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، مشددًا على ضرورة الالتزام بحل الدولتين.

محكمة العدل الدولية أصدرت أربعة قرارات بارزة، الأول في نيسان/ أبريل 2024، عدّ الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، والثاني في أيار/ مايو 2024، أمر بوقف الهجوم العسكري الإسرائيلي على مدينة رفح، والثالث في حزيران/ يونيو 2024، تدابير احترازية لحماية المدنيين في رفح، والرابع في أيلول/ سبتمبر 2024، حكم يلزم "إسرائيل" بتعويض الفلسطينيين عن استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة.

بذلك، بلغ مجموع القرارات الصادرة في عام 2024:

- مجلس الأمن 4: قرارات (3 أسقطها الفيتو الأمريكي، وواحد تم اعتماده).
- الجمعية العامة 3: قرارات.
- محكمة العدل الدولية 4: قرارات.

ومن المهم الإشارة إلى أن من أعد هذا التقرير السنوي فريق عمل متخصص في قضايا حقوق الإنسان، مستنداً إلى المعايير المهنية والموضوعية في البحث والتحليل. يهدف التقرير إلى تقديم صورة دقيقة وشاملة عن الواقع الإنساني والقانوني الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وذلك من خلال رصد وتحليل الأحداث التي شهدها عام 2024، والتحديات التي واجهت اللاجئين الفلسطينيين على مختلف الأصعدة.

وقد اعتمد فريق العمل في إعدادهِ على مصادر موثوقة، شملت تقارير رسمية صادرة عن المؤسسات الدولية والمحلية، ومقابلات ميدانية مع اللاجئين والجهات المعنية، إضافة إلى تحليل بيانات وإحصائيات دقيقة. الهدف الأساسي لهذا التقرير هو المساهمة في تصحيح الصورة النمطية عن اللاجئين الفلسطينيين، وإيجاد مقاربة حقوقية أكثر إنصافاً للتعامل مع أوضاعهم، بما يضمن احترام حقوقهم الأساسية وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين ظروفهم المعيشية.

أهم التوصيات الصادرة عن التقرير السنوي:

إلى المجتمع الدولي:

1. تسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وتوثيقها، وتقديم الشهادات للمحكمة الجنائية الدولية، مع تفعيل أدوات المساءلة الدولية لضمان حقوق الضحايا الفلسطينيين.
2. إرسال لجنة دولية للاطلاع على واقع الأسرى في سجون الاحتلال، والعمل على وقف مشاريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي من بينها فرض عقوبات جزائية ومدنية على الاحتلال.
3. دعوة الاتحاد الأوروبي لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من العدوان الإسرائيلي، وتحميل سلطات الاحتلال مسؤولية الأضرار المادية والمعنوية.

الحكومة اللبنانية والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية والأهلية

1. تعزيز الشراكات مع الجهات الدولية لضمان توفير الموارد اللازمة لدعم اللاجئين، وتسريع تنفيذ مشروع البطاقات التعريفية البيومترية.
2. حل قضايا فاقدى الأوراق الثبوتية وتسهيل إدخال مواد البناء إلى المخيمات، وضمان إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين.
3. وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لحل مشاكل اللاجئين، مع التركيز على التعليم، التمكين الاقتصادي، والرعاية الصحية، وتنظيم لقاءات دورية مع الفصائل الفلسطينية لتحسين التعاون.
4. إطلاق حملات توعوية لتسليط الضوء على معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وزيادة الدعم المالي من الدول المانحة، وتشكيل فرق عمل لرصد الأزمات الطارئة ووضع خطط استجابة فورية.

وكالة الأونروا

1. زيادة المساعدات المالية لتلبية احتياجات اللاجئين الأساسية، وزيادة فرص التعليم والتدريب.
2. توفير التمويل لإعادة إعمار المنازل والمدارس، والحصول على أكبر عدد من المنح الجامعية للطلاب، وبناء علاقة تبادلية مع الجامعات للحصول على حسم على الأقساط.
3. إعادة تفعيل الوظائف المجمدة وملء شواغر الوظائف، وإضافة مستفيدين جدد على برنامج الإغاثة بسبب زيادة معدلات الفقر والبطالة.

4. توفير القرطاسية للطلاب بكميات تكفيهم طيلة العام الدراسي، وتخفيض أعداد الطلاب في الغرفة الصفية لتحسين التحصيل العلمي، وتأمين مدرس بديل في حال مرض المدرس.
5. ترميم وتأهيل مدارس الأونروا في مخيم عين الحلوة، وتوفير بدل نقل للطلاب الذين يسكنون في مناطق بعيدة، وتزويد المدارس بمختبرات علمية حديثة وأجهزة حاسوب.
6. توفير أعداد كافية من الأطباء والممرضين في العيادات، وتوضيح حقوق وواجبات المريض في أثناء منحه التحويل للمستشفيات، وطباعة كتيب يحدد المستشفيات المتعاقد معها ومستوى الخدمة.
7. زيادة تغطية أدوية وعلاج مرضى السرطان، وتغطية صور الرنين المغناطيسي لجميع أعضاء الجسم.

بيروت في 12\3\2025